

مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه

أميرة عادل أحمد

المشرفين

أ.د/ أماني أحمد إسماعيل خضير أ.د/ ريمان أحمد عبد العال

الملخص:

نظراً للطبيعة الديناميكية لمفهوم المجتمع المدني وأهمية دوره في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، هدف البحث لتحليل وتقييم مفهوم المجتمع المدني عن كثب وتحديد المداخل المختلفة لفهمه والوصول إلى تعريفه الدقيق، وخصائصه، والتطور التاريخي لوظائفه. تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول يقدم ثلاثة مداخل رئيسية لتحليل مفهوم المجتمع المدني والمبحث الثاني يحدد ويحلل الخصائص الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني. ويتناول المبحث الثالث تطور وظائف منظمات المجتمع المدني في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية المتغيرة. توصل البحث إلى أن المدخل المجتمعي يوفر تحليلاً متعدد الأبعاد وفهماً متعمقاً لدور المجتمع المدني في الظروف السياسية الحالية ووجدت الدراسة أن علي الرغم من ان طبيعة مؤسسات المجتمع المدني قد انتقلت من هدفها الأساسي وهو التعبئة الاجتماعية لكونه نموذجاً لتقديم الخدمات إلا انها قادرة علي دمج التعبئة الاجتماعية لها ضمن تقديم الخدمات.

Abstract:

Given the dynamic nature of the concept of civil society and the importance of its role in shaping the relationship between the state and society, the purpose of this research is to analyze and evaluate the concept of civil society in depth. The research is

divided into three main sections: section one provides three main approaches to the understanding of the concept of civil society; the second section defines and analyzes the main characteristics of civil society organizations; the third section evaluates the changing functions of civil society organizations amidst changing socio-political conditions. The study has found that the societal approach provides a multidimensional understanding and analysis of the role of civil society organizations. The study has also found that although the nature of civil society organizations has transformed from its primary goal of social mobilization to become model for service provision, it is still able to integrate social mobilization within its provision of services.

المقدمة:

ولد مفهوم المجتمع المدني أو Civil Society في الأوساط الغربية من قبل الفيلسوف والمفكر أرسطو الذي استخدم المصطلح لأول مرة من أجل الدعوة لتشكيل مجتمع سياسي يحقق العدالة. لاحقاً، أصبح مفهوم المجتمع المدني مرتبطاً بالديمقراطية خاصة بعد تراجع الكتلة الاشتراكية وتقدم الكتلة الغربية. ونظراً للطبيعة الديناميكية لهذا المفهوم، زاد التناول الأكاديمي للمجتمع المدني بشكل ملحوظ مما أدى إلى الوفرة في الدراسات والمؤلفات الأكاديمية وجذب انتباه الباحثون بشكل أكبر حول هذا المفهوم في صور مسميات مختلفة. ويعكس هذا الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني أهميته في تفسير ليس فقط العلاقات بين الدولة والمجتمع على المستوى القومي ولكن أن ازدياد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني مرتبط بزيادة تأثير قطاع المجتمع المدني في الحياة الاجتماعية والسياسية العالمية

المشكلة البحثية:

تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم المجتمع المدني عن كثب وتحديد المداخل المختلفة لفهمه والوصول إلى تعريفه الدقيق، وخصائصه، والتطور التاريخي لوظائفه. وفي هذا الإطار، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي الآتي: ما هي مداخل دراسة مفهوم المجتمع المدني وابرز خصائصه وانماط التطور الخاصة بوظائفه؟

تساؤلات الدراسة: وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات:

١. ما هي مداخل مفهوم المجتمع المدني؟
٢. ما هي الخصائص الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني؟
٣. كيف تطورت وظائف المجتمع المدني مع الظروف السياسية المتغيرة؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن الطبيعة المتغيرة لمفهوم المجتمع المدني تعيق تقييم دور منظمات المجتمع في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فقط من خلال التحليل المتعمق لمفهوم المجتمع المدني من خلال نظرة متعددة الأبعاد يمكن الدول من التفاعل مع المجتمع المدني بشكل يفيد تنمية الدولة.

أهمية الدراسة:

١. الأهمية العلمية: منظمات المجتمع المدني تقوم بدوراً مهماً في التحول الديمقراطي والتنمية والتعبئة الاجتماعية. ولذلك، من أجل فهم وتحليل أبعاد هذا الدور بشكل كامل، من المهم تحليل المداخل المختلفة لتحليل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه الرئيسية ووظائفه المتغيرة.
٢. الأهمية العملية: تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولذلك وجدت الدراسة أنه من المهم تحليل مفهوم

المجتمع المدني وخصائصه ووظائفه المتغيرة من أجل صنع سياسات تخلق تعاوناً بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

أهداف الدراسة:

١. تحليل مداخل مفهوم المجتمع المدني.
٢. تعريف وشرح الخصائص الرئيسية لمفهوم المجتمع المدني.
٣. تقييم كيف تطورت وظائف المجتمع المدني مع الظروف السياسية المتغيرة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

١. المنهج التاريخي: وذلك بدراسة تاريخ مفهوم المجتمع المدني وتحديد الحقائق السابقة من خلال مراجعة الدراسات السابقة والأبحاث العلمية.
٢. المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بتحديد خصائص محدده لمنظمات المجتمع المدني ووصف وتحليل طبيعتها.

تقسيم الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث والتساؤلات البحثية وأهداف الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية وذلك على النحو التالي: المبحث الأول يناقش مداخل مفهوم المجتمع المدني، ويتناول المبحث الثاني خصائص مفهوم المجتمع المدني الرئيسية ويحلل المبحث الثالث تطور وظائف منظمات المجتمع المدني.

المبحث الأول: مداخل مفهوم المجتمع المدني-

تتبع معظم المفاهيم في العلوم الاجتماعية، وبالأخص العلوم السياسية، من المفكرين والنظريات الكلاسيكية الرئيسية التي تم تداولها عبر العصور. وفي حالة المجتمع

المدني، تم تناول المفهوم بشكل مختلف باختلاف الاتجاهات والمناهج. ولأغراض البحث تم تصنيف مداخل مفهوم المجتمع المدني إلى ثلاثة مداخل رئيسية لتعريفه بشكل دقيق وهم مدخل الدولة والمدخل الاقتصادي والمدخل المجتمعي وفيما يلي عرض لتناول كل مدخل:

(١) مدخل الدولة:

لا يميز مدخل الدولة لدراسة مفهوم المجتمع المدني بين الدولة والمجتمع المدني، فاستناداً إلى أفكار المفكرين الكلاسيكيين مثل توماس هوبز وجون لوك^١، يرى مدخل الدولة لمفهوم المجتمع المدني أن الدور الرئيسي للدولة هو في الأساس حماية المجتمع^٢. بمعنى آخر، إن المصلحة الذاتية هي التي تحرك البشر بطرق عدة، وإذا ما تركوا لطبيعتهم، فإن هذا سيؤدي في النهاية إلى الفوضى. وبالتالي، للقضاء على الفوضى، قامت الدولة بفرض نوعاً من النظام للحفاظ على المجتمع. بالنظر إلى تلك الأفكار، يرى مدخل الدولة أن "المجتمع المدني مرادف للدولة: أي أن للسلطة العامة (الدولة) والمواطنين التزامات متبادلة حيث يخضع المواطنون للسلطة بينما تضمن السلطة حقوقهم الأساسية"^٣؛ مما يعكس مفهوم العقد الاجتماعي أو Social Contract. وبالتالي، وفقاً لمدخل الدولة، تحول البشر من حالة الطبيعة الفوضوية إلى المجتمع المدني، وبناءً عليه، فإن المجتمع المدني هو الدولة.

ويرى جان جاك روسو، من أهم مفكرين العقد الاجتماعي، أن العقد الاجتماعي كان شرطاً مسبقاً ضرورياً لتجاوز حالة الطبيعة الفوضوية. وأنه من خلال هذا العقد يتم الاتفاق على الالتزامات المتبادلة بين الحكام والأفراد؛ ومع ذلك، يحق للأفراد استعادة حريتهم الطبيعية عند خرق هذا العقد؛ وهنا يشير إلى شرعية الدولة^٤. ويشير روسو أيضاً بأن المجتمع المدني هو الدولة التي انتقل إليها الأفراد من حاله الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك، أضاف إميل دوركايم لمدخل الدولة مدعماً أن المجتمع المدني يتكون من مجالات لها أفكارها وممارساتها المتفردة، و"تشمل هذه المجالات المجال العام-الذي

يشير إلى الدولة-، والأسرة، والجمعيات التطوعية، والحركات الاجتماعية^٥. وهناك، وبالإشارة إلى هذه المجالات بمصطلح "المجتمع السياسي"، يشير دوركايم إلى أن المجال العام (أي الدولة) والمجال الخاص (أي الأسرة) لا ينفصلان.

(٢) المدخل الاقتصادي

إنطلاقاً من الظروف الاقتصادية الناتجة عن الحرب العالمية الأولى وصعود الاتحاد السوفيتي، بدأ العلماء في النظر إلى المجتمع المدني من منظور اقتصادي، أو بمعنى آخر، أصبح المجتمع المدني مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد. ويعد كارل ماركس من أهم المفكرين الذين أنشأوا رابطاً بين المجتمع المدني والاقتصاد. حيث اعتبر ماركس أن المجتمع المدني هو ظاهرة مرتبطة بنهضة الدولة الحديثة، فرأى أن المجتمع المدني هو ساحة للمنافسة الاقتصادية والصراع الطبقي وأداة لاستمرار واستغلال البرجوازية للبروليتاريا. وتشير أفكار ماركس إلى أن الدولة تقوم باستخدام أو استغلال المجتمع المدني لتدعيم سلطتها وتعزيز الرأسمالية^٦. كما رفض ماركس فكرة وجود مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة. ويمكن القول أن هذه الأفكار كانت ذات أهمية في تشكيل ليس فقط السياسة الداخلية لبعض الدول ولكن أيضاً النظام الدولي ككل.

ويمكن اعتبار أفكار كارل ماركس متداخلة لأنها تجمع بين عناصر كل من المدخل الاقتصادي ومدخل الدولة لمفهوم المجتمع المدني في حين أنه يجادل أن المجتمع المدني يعد ساحة للصراع الطبقي والاقتصادي والسياسي تقوم الدولة باستغلاله.

قام لويس ألتوسر بالإضافة إلى المدخل الاقتصادي من خلال طرح فكرة "جهاز الدولة الأيديولوجي"^٧ في عام ١٩٧١. تنطوي فكرة جهاز الدولة على تصور أن الدولة تمتلك أداتين للحفاظ على الشرعية والسيطرة، هما: الإيجار والأيديولوجية. وبالنسبة لألتوسر، تقوم الدولة باستغلال المجتمع المدني كجزء من الأداة الأيديولوجية لإجازة سلطة الدولة وعدم المساواة الطبقيّة.

ومن ناحية أخرى، في عام ١٩٨١، قد طور آدم سميث المدخل الاقتصادي من خلال تعريف المجتمع المدني علي انه ليس سوى مجال للأنشطة الاقتصادية التي تشمل "المنافسة وتغير السوق"^٨. يشير سميث إلي المجتمع المدني علي انه "مجتمعات تجارية تامة". يمارس الأفراد فيها حرية التطلع والمصلحة الذاتية. ويلخص سميث دور الدولة في ثلاث نقاط:^٩

- تأمين الحدود من التهديدات الخارجية
- حماية الأفراد من الاعتداءات
- إدارة الأعمال والمعاهدات التي لا يقدر الفرد علي ادارتها

وبذلك يقتصر سميث "دور الدولة في حماية المجتمع المدني لكي يصل إلي صناعه ثورة الأمة بذاته ويعزلها عن التدخل في الخصوصيات الاقتصادية"^{١٠}. ومع ذلك تم انتقاد اقتصار مفهوم المجتمع المدني إلى معني أو مفهوم اقتصادي بحث من قبل مختلف العلماء.

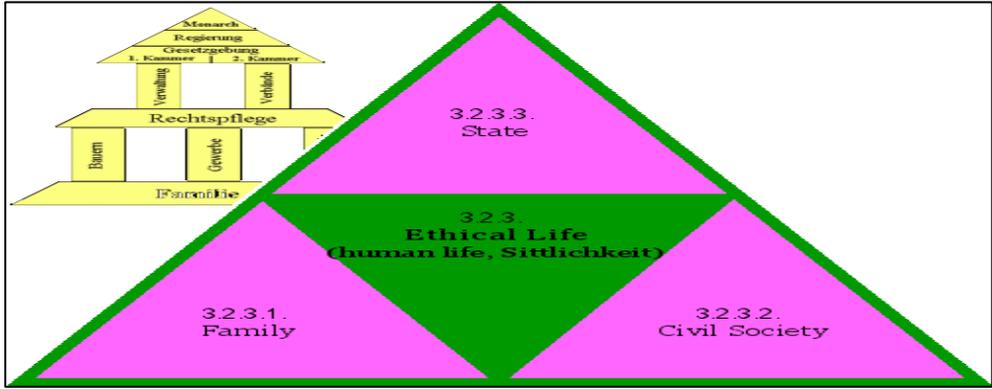
(ج) - المدخل المجتمعي

مع ظهور حركات اجتماعية مختلفة في الخمسينيات من القرن العشرين، خاصة الحركات القومية في دول العالم الثالث، بدأ العلماء والمفكرون في الابتعاد عن مدخل الدولة والمنظور الإقتصادي والإتجاه إلى المدخل المجتمعي، فبدلاً من رؤية المجتمع المدني على أنه مرتبط بالدولة أو جزء منها، بدأ العلماء في دراسة مفهوم المجتمع المدني باعتباره مجالاً خاصاً بحد ذاته، منفصلاً ومنعزلاً عن الدولة. "فالمجتمع المدني لا يعتبر نقيضاً للدولة أو بديلاً عنها بل إنه كيان مستقل عن سيطرة الدولة، وإن خضع للسيادة القمعية التي يقرها الرأي العام للمواطنين وليس من جانب أجهزة الدولة خاصة القمعية منها."^{١١} بدأ هذا المنهج بأفكار دوتوكفيل التي قدمت المجتمع المدني من منظور اجتماعي عن طريق ربطه بمفهوم الترابطية أو النفاذية: Associationalism: أي وجود جمعيات تطوعية تهدف إلى

الحد من سلطة الدولة. لم يكتفي دوتوكفيل بربط مفهوم المجتمع المدني بالترابطية، بل أيضاً أوضح أن وظيفة المجتمع المدني هي الحد من سلطة الدولة مما يعني أن هناك تمييزاً وثنائياً بين الجهتين.

وقد أدى ذلك إلى إثارة نقاش علمي حول ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني ملزمة بهدف الحد من سلطة الدولة أم لا. يتم تصوّر المجتمع المدني بشكل متزايد باعتباره مجالاً يجمع فيه عدد وافر من الجمعيات والأفراد سعياً لتحقيق المصالح المشتركة. ويعرف هيرست مفهوم النقابية بأنها: " إدارة أكبر قدر ممكن من شؤون المجتمع من خلال جمعيات طوعية تتمتع بالحكم الذاتي. كما تمنح الترابطية الأولوية الحرية ، لكنها تؤكد أن هذه الحرية لا يمكن متابعتها بفعالية إلا إذا انضم الأفراد إلى زملائهم. وبذلك، تعارض كل من الدولة وفردية السوق الحرة الخالصة في مبادئ المنظمات الاجتماعية."^{١٢}

أما هيجل وهو من أهم المفكرين الذين ناقشوا المجتمع المدني في كتابه فلسفة الحق او *The Philosophy of Right*، فقد قام هيجل بالتمييز الواضح بين الدولة والمجتمع المدني^{١٣}. كما يشير إلى أن حياة الإنسان يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أجزاء؛ الأسرة والدولة والمجتمع المدني؛ حيث يكون المجتمع المدني وسيط بين الدولة والأسرة. فيعرّف هيجل المجتمع المدني بأنه "مجال الحياة الاجتماعية حيث يكون للأفراد الحرية في التطلع إلى مصالحهم الشخصية ضمن الحدود المتفق عليها عالمياً"^{١٤}. وبناءاً عليه، فإن تصوير هيجل للمجتمع المدني ممكن توضيحه من خلال الشكل التالي حيث يحدد لكل عنصر من العناصر الثلاثة الدولة، والأسرة، والمجتمع المدني زوايه خاصه بها :



المصدر:

<https://www.marxists.org/reference/archive/hegel/triads/ethics.htm>

- الجزء الأول: الدولة - الجانب الأول من حياة الإنسان ذات الزوايا الثلاث والذي يسعى إلى تحقيق المنفعة العامة.
- الجزء الثاني: الأسرة - الجانب الثاني من حياة الإنسان، والذي يسعى لتحقيق المصالح الشخصية.
- الجزء الثالث: المجتمع المدني - يعمل هذا الجانب "كمجال اجتماعي بلا قيود على حق الفرد في المشاركة والتنشئة الاجتماعية والكسب".^{١٥}

بالإضافة إلى ذلك، أنطونيو غرامشي ناقش المجتمع المدني بطريقة مختلفة وذلك بربط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الهيمنة. ومن وجهة نظر غرامشي، ليست الهيمنة مجرد مسألة السيطرة الاقتصادية-المؤسسية ولكن الهيمنة الحقيقية هي السيطرة الأخلاقية-السياسية. وفي هذا السياق، تتحقق الدول الرأسمالية الهيمنة بالاعتماد علي الاجبار - المتمثل في المجتمع السياسي - والتراضي - المتمثل في المجتمع المدني ويقوم المجتمع المدني بدور الرقابة علي المجتمع السياسي. وأضاف غرامشي "إن مبدأ الفصل بين السلطات، وكل ما أثاره تطبيقه من مناقشات وما تمخض عنه من مذاهب قانونية، هو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، في فترة

تاريخية محددة، وتتميز هذه الفترة بنوع من التوازن غير المستقر بين الطبقات"^{١٦}. بالتالي تشير أفكار جرامشي ان المجتمع المدني ساحة معركة بين مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية لتحقيق الهيمنة"^{١٧}. في عام ١٩٩٦، نشر الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس سلسلة من المقالات يلخص ويحلل فيها المثل العليا للديمقراطية. وفي مقال بارز بعنوان "بين الحقائق والمعايير: مساهمات في نظرية خطاب القانون والديمقراطية"، عرّف المجتمع المدني بأنه "مجال الإنتاج، التبادل، الذي يشكل جزءا من المجال الخاص، وهو بالتأكيد يختلف عن الدولة. اذ يشمل المؤسسات الاجتماعية والأهلية بشكل خاص، وهي بذات الوقت قادرة علي تمثيل مصالحها أمام الدولة من خلال المجال العام"^{١٨}.

علاوة على ذلك، لم يبرز العلماء فقط الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، بل أكد آخرون مثل لاري دياموند أن المجتمع المدني مستقل عن النظام السياسي استقلال تام. وهنا، وبالأخص يشير لاري إلى الأحزاب السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يضيف أن هيمنة النظام السياسي والأحزاب السياسي على المجتمع المدني يؤدي إلى فقدان الهدف الأساسي للمجتمع المدني "ويعيق تلك المؤسسات عن القيام بدورها ويفقدها العديد من قدرتها"^{١٩}.

قام منظرو القرن العشرين مثل غابرييل ألموند وسيدني فيربا بالبناء على أفكار دوتوكفيل وهيجل عن طريق الربط بين المجتمع المدني ودوره الهام في تحقيق الديمقراطية. كما أضافوا أن العنصر السياسي للعديد من منظمات المجتمع المدني له دور في زيادة الوعي المجتمعي، مما يؤدي إلى تكوين مجتمع قادر على اتخاذ قرارات سياسية بشكل أفضل، وعلى المشاركة في العملية السياسية، ودفع الحكومات إلي ان تكون أكثر مسؤولية^{٢٠}. ومؤخرا، أكد روبرت بوتنام ايضا على أن المنظمات غير السياسية في المجتمع المدني تعتبر أساسية لتحقيق الديمقراطية لأنها تقوم ببناء رأس المال الاجتماعي والثقة والقيم المشتركة، والتي بدورها يتم توجيهها تدريجياً إلى المجال السياسي^{٢١}.

"ان علاقه بين المجتمع المدني والدولة هي علاقة توفيقية فهما يتليقان عند نقطة توازن لا يحسبها سوي تطور المجتمع السياسي ومدى أخذه بالديمقراطية. عند هذه النقطة لا يجور المجتمع المدني علي سيادته الدولة ودورها القومي، ولا يجور الدولة علي المجتمع المدني بظان تبسط نفوذه ما عليه بقصد النصيحة والتوجيه بحيث يصبح شكلاً غير حكومي وفي وهق الأمر أحد أجهزة الحكومه."^{٢٢}

وبذلك، فإن من المؤكد أن المداخل المذكورة أعلاه قد أضافت لتصور مفهوم المجتمع المدني. فيعد مدخل الدولة للمجتمع المدني مهما لأنه يرى المجتمع المدني وخصائصه ووظائفه في نطاق مظلة الدولة فقط، فكان بمثابة نقطة البداية التي انطلق منها المفكرون الكلاسيكيون في تكوين المفهوم. ولكن، مع تقدم المجتمع وتطوره، بدأ العلماء في ربط المجتمع المدني بمجالات مختلفة كالإقتصاد. وفي ذلك الوقت، عكس هذا الارتباط الصراع الأيديولوجي أو الجدل بين الماركسية والليبرالية والرأسمالية. وعلى الرغم من ذلك، وبحلول القرن العشرين، لم يتمكن العلماء من إنكار أهمية الإعتراف بالمجتمع المدني ككيان منفصل عن الدولة - حتى لو كان يوظف داخل الدولة في بعض الأحيان.

المبحث الثاني: الخصائص الرئيسية للمجتمع المدني

فقد قوبلت هذه التفسيرات والتعريفات للمجتمع المدني بمجموعة من الانتقادات والمناقشات كالأمر المتعلقة بالجمعيات التي تعمل خارج الدولة وتصنيفاتها، فقام البعض الآخر بإضافة أبعاد مختلفة في تحليلهم للمجتمع المدني. على سبيل المثال، أضاف العلماء النظام السياسي للدولة وتأثيره كجزء من تعريف دور وأنشطة وأهداف المجتمع المدني. ومن أبرز هؤلاء العلماء كاترين هيرولد، التي تربط الأنظمة الاستبدادية بمفهوم منظمات المجتمع المدني.^{٢٣}

ولكن، على الرغم من الإسهامات العلمية المتعددة للوصول للتعريف الدقيق للمجتمع المدني، فقد اتفق معظم العلماء على عدة خصائص رئيسية لمنظمات المجتمع المدني:^{٢٤}

١. إنها تعمل داخل الإطار القانوني للدولة: حيث أنها تسترشد العلاقات الاجتماعية للفرد بالأحكام القانونية الحالية للدولة. بمعنى آخر ، هذه الحياة العامة محكومة بالسلوك المدني. تساعد فكرة الحرية داخل القانون في التمييز بين أنشطة المجتمع المدني والمجموعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية.^{٢٥}
٢. لا تسعى إلي السلطة: برغم من كونها تقوم بدور سياسي في بعض الأحيان من نشر الوعي والثقافة السياسية، لكن لا تسعى منظمات المجتمع المدني إلي السلطة.
٣. ديناميكية: أي ذو طابع متغير. تتغير فيها العضوية دائماً، ويبرز فيها القادة حسب متطلبات المناسبة. وهناك تدفق مستمر داخل مجموعات المجتمع المدني حيث تنشأ وتختفي العضوية والقيادة. تتغير وتتأثر مطالب مجموعات المجتمع المدني بقدر ما تتغير سياسات الدولة.
٤. التطوعية: حيث ان القرار بشأن عضوية وتشكيل قيادة مجموعات المجتمع المدني فيها ينبعمن الإرادة الحرة للجهات الفاعلة المعنية.^{٢٦}
٥. مستقلة (غير حكومية) : كما ذكر سابقا ، المجتمع المدني مستقل عن الدولة. ولكن، قد تحتاج مجموعات معينة داخل المجتمع المدني إلى التسجيل لدى الهيئات الحكومية ذات الصلة وقد تكون هناك حاجة إلى تلبية شروط معينة.
٦. غير الارثيه : اي ان العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة او القبيلة او الطائفة او المذهب او الدين.^{٢٧}
٧. اللاعنف **Nonviolence** : عادة ما تتم أنشطة المواجهة التي تقوم بها الجماعات المدنية من خلال سياسة العنف. ذكر جين شارب الأساليب غير العنيفة في كتابه *The Politics of Nonviolent Action*.^{٢٨} وهي تشمل الاحتجاجات ، وعدم التعاون ، والتدخل اللاعنف. ولكن، مجموعات المجتمع المدني لا تستخدم العنف الجسدي في السعي لتحقيق أهدافها.

وبناء عليه، يمكن تلخيص ذلك في ان أبرز العلماء يتفقون علي أن منظمات المجتمع المدني تكون ذات عضوية تطوعية وذات طابع ديناميكي. تكون مستقلة عن الدولة ولكن تعمل ضمن الإطار القانوني المنصوص عليه ، وتعتمد على اللاعنف لتحقيق أهدافها.

المبحث الثالث: تطور وظائف المجتمع المدني

في ضوء هذه الخصائص، تسعى مها عبد الرحمن في كتابها *Civil Society Exposed* الإجابة عن سؤال جوهري لفهم وظائف المجتمع المدني، وهو "المصلحة من يقوم مشروع المجتمع المدني الذي يحتقل به عالمياً بتحقيقها وتمثيلها، ومن الذي يستفيد من تطوره؟"^{٢٩} لتوضيح ذلك، يتتبع الكتاب تطور وظائف المجتمع المدني على النحو التالي:

١. في منتصف الخمسينيات، أدى تراجع نماذج التنمية التي تقودها الدولة إلى انتقاد دور الدولة في التنمية، مما أدى بالتالي إلى تكوين منظمات المجتمع المدني القوية بهدف دعم الدولة في مهمتها التنموية.

٢. تميزت سبعينيات القرن الماضي بإنتعاش الدولة. مع استمرار الإخفاقات الاقتصادية، نشر الباحثون والاقتصاديون وعلماء السياسة أعمالاً حول خطاب "إعادة الدولة" إلى مجال التنمية، مما يشير إلى فشل تعاون الدولة والمجتمع المدني.^{٣٠}

٣. وأخيراً، في الثمانينيات من القرن الماضي، ظهر خطاب التنمية البديلة المتمركز بشكل أكبر "حول الشعوب" بدلاً من التمرکز حول الدولة.

وأضافت أماني قنديل تحليل لتطور المجتمع المدني في مصر بشكل أخص بالإشارة إلى ثلاثة تغيرات رئيسية ساهمت في تطور المجتمع المدني في الثلاثة عقود الأخيرة:

١. "تزايد في عدد النقابات المهنية وانفجار العضوية. فقد تم تأسيس تسع نقابات مهنية، خمس منها تأسست في عهد الرئيس السادات، وهي نقابة الأتباعيين، نقابة المهندسين، نقابة التجار، نقابة المهن الفنية التطبيقية، نقابة الفنون التطبيقية، ونقابة التمريض. ثم أربع نقابات تأسست في عهد الرئيس مبارك: نقابة الرشيديين السياحيين، الرياضيين، مستخلصي الجمارك، ونقابة العلاج الطبيعي"^{٣١}

٢. التطور الثاني يدور حول الأنخفاض في عدد الأحزاب السياسية النشطة مع هيمنة حزب واحد وقد أدى ذلك إلى الحاجة إلى منصة بديله للمشاركة السياسية.

٣. وأخيراً وليس آخراً، مع بروز "مشاكل التحولات الاقتصادية و تراجع دور الدولة في دعم الفقراء وتقديم الخدمات" ظهر خطاباً جديداً وهو دور القطاع الثالث في التنمية.^{٣٢}

وفي هذا الإطار من الدور السياسي المتزايد للنقابات، وهيمنة الحزب الواحد، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، بدأ دور المجتمع المدني يتبلور. وعلى الرغم من هذه التغيرات والتطورات، مازال يصعب تعريف وظائف المجتمع المدني بشكل كبير، ووفقاً للباحثة مها عبد الرحمن، فالسبب وراء ذلك هو أن تعريف المجتمع المدني يتأثر لحد كبير بالتكتلات الأيديولوجية^{٣٣}؛ كما ذكرنا سابقاً في تحليل المداخل المختلفة لتفسير مفهوم المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الباحثة سبيل رحمان بالإضافة إلى فهم وظائف المجتمع المدني عن طريق تحديد موضوعين أو نموذجين رئيسيين يمكن من خلالهما تصور دور وهدف منظمات المجتمع المدني^{٣٤}. يرى النموذج الأول، المعروف باسم "نموذج التعبئة الاجتماعية" أو Social Mobilization Paradigm، أن الدور الأساسي للمجتمع المدني هو المشاركة في البيئة السياسية من خلال تعليم مفاهيم مثل "التمكين"، و"العمل الجماعي"، و"التمثيل السياسي". النموذج الثاني، والمعروف باسم "نموذج تقديم الخدمات" أو Service Delivery Paradigm، يصور منظمات المجتمع المدني على أنها تلك التي تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

وبذلك تحولت منظمات المجتمع المدني من شمول نموذج التعبئة الاجتماعية إلى نموذج تقديم الخدمات، مما يحمل في طياته دور غير سياسي. جاء هذا التحول كنتيجة لمناخ اجتماعي - سياسي محلي في معاداة نشاط المجتمع المدني.^{٣٥}

بالإضافة إلى ذلك، قدمت ليلي عبد الوهاب تصور لنماذج منظمات المجتمع المدني من خلال الإشارة إلى الظروف الاقتصادية والدور الذي تلعبه في تشكيل وظائف المجتمع المدني وتوضح أن في أوقات التغيرات الاقتصادية مثل فترات التكيف الهيكلي، ينشكّل نوعان من منظمات المجتمع المدني:^{٣٦}

١. مجتمع مدني نخبوى: تلعب هذه المنظمات دوراً مهماً في التقليل من العواقب الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلي *Structural Adjustment Programmes*. حيث انها تعمل على القضايا المختلفة مثل الفقر والبطالة والصحة والتمهيش. في هذه الحالة، لا تغير هذه المنظمات بأي حال الظروف السياسية القائمة أو تهدد الحكومة.

٢. مجتمع مدني شعبي: تلعب هذه المنظمات دوراً مهماً (كمؤسسات) في صياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية.

ولذلك، أصبح واضحاً أن تفسير وظائف وأهداف المجتمع المدني قد تم مناقشتها لكي يتم فهمه وتحديده. ومع ذلك، كما ذكرنا سابقاً، من المهم الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني تحتوي على تصنيفات مختلفة.

تُصنّف منظمات المجتمع المدني طبقاً لأهدافها ووظائفها ووفقاً لساتكوفسكي ورالف، يمكن أن يعتمد هذا التقسيم على نوع الحاجة الشخصية أو الاجتماعية التي تحققها المنظمة. وهذه الاحتياجات قد تشمل حاجة الإنسان الجوهرية لتحقيق الذات والتنمية، أو الحاجة لمشاركة إهتمامات مجموعة اجتماعية تعكس تطورات مماثلة، والحاجة أيضاً إلى رد الجميل لمجتمعك عن طريق محاولة المشاركة في تحقيق الصالح العام^{٣٧}. على سبيل المثال، تشير أمانى قنديل إلى أربعة أنواع من منظمات المجتمع المدني:^{٣٨}

- الجمعيات الأهلية التنموية: تعمل في مجال التنمية ويمكن تعريف التنمية بأنها عملية تغيير اجتماعي شامل متعدد الجوانب، غايته إيجاد نظم تعددية، وتحقق

النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. والتنمية الاقتصادية التي تحقق النمو الاقتصادي بالآليات الديمقراطية. أخيراً، التنمية البشرية وهي اعتبار الإنسان محور كل عمل تنموي، وتربية الإنسان على معرفة ذاته؛ معرفة حدوده وممكّناته، وتربيته على تنمية مهاراته الذاتية، وتربيته على الخلق، والإبداع، والحرية، ومقومات الكرامة الإنسانية. ومن أهم الأدوار التنموية التي تعمل فيها هي القضاء على الفقر.

- الجمعيات الأهلية الخيرية: التي توفر الخدمات الاجتماعية، بعضها يأخذ سمه او طابع ديني.
- الجمعيات الرعائية والخدمية: تقدم خدمات لفقّه معينه في المجتمع
- الجمعيات الحقوقية: التي تعمل علي الدفاع عن حقوق فقّه معينه في المجتمع مثل المرأة وتسمي بال non-service delivery

وأضافت أماني قنديل ان هذه الجمعيات الأهلية تأتي بمختلف وظائفها وأهدافها لحل ثلاثة أزمات تواجهها الدول النامية: أزمة الشرعيه أو أزمة العقلانية العمليه أو Rational Choice وهي التي يعتمد عليها تنسيق المجتمع في نظام الرأسمالية وأخيراً، أزمة الهوية وهي " التي تشير الى خلل التنشئة الاجتماعية في القيام بوظيفة انتاج شعور لهوية الفرد وهوية الجماعة"^{٣٩}.

ومن جهة اخري قامت مدرسة بحثية أخرى بتصنيف منظمات المجتمع المدني إلى ثلاثة أنواع: منظمات مجتمع المدني ملتزمة، منظمات مجتمع مدني إصلاحية، ومنظمات المجتمع مدني متحولة أي متطرفة. وقدم جان شولت هذا التصنيف في تحليله لأهداف ووظائف حركات المجتمع المدني^{٤٠} كالآتي:

١. منظمات المجتمع المدني الملتزمة هي مجموعات على الأغلب تتوافق مع النظام والقوانين واللوائح القائمة^{٤١}، أي أن هذه المنظمات الملتزمة تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق العمل داخل النظام.

٢. على صعيد آخر، تم تعريف منظمات المجتمع المدني الإصلاحية على أنها "تلك الكيانات المدنية التي تسعى لتصحيح ما ترى من أخطاء في الأنظمة القائمة، مع الحفاظ على كيان الهياكل الاجتماعية الأساسية. على سبيل المثال، تتحدى الجماعات الاشتراكية الديمقراطية السياسات الاقتصادية الليبرالية، ولكنها تقبل البنية الأعمق للرأسمالية، تلك التي تطالب بتغييرات أو تحسينات طفيفة في المجتمع"^{٤٢}. بمعنى آخر، لا يقبل الإصلاحيون النظام بشكل تام، فهم يوافقون على القيم الأساسية والجوهرية للنظام ولكن يسعون إلى تحسينات محددة، وذلك على عكس الملتزمون.

٣. أخيراً وليس آخراً، يُمكن القول أن منظمات المجتمع المدني المتطرفة ترفض النظام السائد بشكل كامل وتسعى لتحقيق تحولاً أو تغييراً جذرياً، حتى وانها ترفض العمل داخل النظام وتسعى لتفكيكه.^{٤٣}

بالإضافة إلى ذلك، يحدد كينجسلي أربع وظائف رئيسية لمنظمات المجتمع المدني مشتركة بين الملتزمين والإصلاحيين والمتطرفين^{٤٤}. تشمل تلك الأهداف، أولاً، إحداث الوعي العام حيث تشارك منظمات المجتمع المدني في تثقيف المجتمع بشأن الموضوعات المتعلقة بالسياسة أو غير المتعلقة بها^{٤٥}، وتصبح منظمات المجتمع المدني أكثر شيوعاً في حالة وجود طبقة وسطى قوية حريصة على تثقيف العامة ثانياً، يُقال أيضاً أن منظمات المجتمع المدني تشارك في مشاريع التنمية، وقد تشمل هذه المشروعات "الوقاية من الأمراض واكتساب المهارات والتمكين"^{٤٦}؛ وهو بالطبع الأمر الشائع في بلدان العالم الثالث النامية كما ذكر. ثالثاً، فإن منظمات المجتمع المدني لها دور هام عندما يتعلق الأمر ببناء السلام أو Peace Building Processes حيث إنها تقوم بمساعدة المجتمعات التي تمزقت بسبب الصراعات السياسية أو الحروب^{٤٧}. وأخيراً، أيضاً أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في دعم الديمقراطية، خاصة بعد انقضاء الحرب الباردة.^{٤٨}

خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- أنه يمكن تعريف مفهوم المجتمع المدني من خلال ثلاثة مداخل رئيسية: مدخل الدولة والمدخل الاقتصادي والمدخل المجتمعي. كما وجد ان المدخل المجتمعي يوفر تحليلاً متعدد الأبعاد وفهماً متعمقاً لدور المجتمع المدني في الظروف السياسية الحالية.

- وجد البحث أن هناك ست خصائص رئيسية لمنظمات المجتمع المدني من ضمنهم العمل داخل الإطار القانوني للدولة، الطبيعة الديناميكية، اللاعنف، الطبيعة غير الارثية، التطوعية، وانه لا يسعى إلى السلطة.

- وتوصل البحث أن وظائف المجتمع المدني تتسم بالطبيعة الديناميكية وتتغير استجابة للظروف الاجتماعية والسياسية المختلفة.

- كما وجدت الدراسة أن على الرغم من ان طبيعة مؤسسات المجتمع المدني قد انتقلت من هدفها الأساسي وهو التعبئة الاجتماعية لكونه نموذجاً لتقديم الخدمات إلا انها قادرة علي دمج التعبئة الاجتماعية لها ضمن تقديم الخدمات.

ثانياً: التوصيات

- تقدم الدراسة توصيات على مستويين: أولاً على مستوى الدولة، يجب أن تكون الدول على دراية بالدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني من خلال تقديم الخدمات. وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من البحث حول تطور وظائف المجتمع المدني الدولي وتأثير هذا التطور على المجتمع المدني المحلي.

المراجع:

- ¹ John Bayart, *Civil Society: Theory, History, Comparison*. (London: Polity, 1986), pg. 376-377.
- ² Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society," in *Social Sciences in Peace and Conflict Studies*, 1st ed. (SAN Press, 2014), pg.2.
- ³ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society". Ibid, pg.2.
- ⁴ حسن شحاته سعفان، "العقد الاجتماعي لجان جاك روسو"، *الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر*، (٧، ١)، no. ٢٠٠٨، (٥٦٩-٥٨٨): ص، ٥٨٧.
- ⁵ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society," Opcit, pg.27.
- ⁶ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society," Ibid, pg.4-5.
- ⁷ Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses (1970)," *Critical Theory Since 1965*, 1986, 66-67.
- ⁸ Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. (Indianapolis: Liberty Press, 1981).
- ⁹ علي عبود و حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية و المجتمع المدني: دراسة في الأسس و المقومات و السياق التاريخي (القاهرة: المنهل، ٢٠١١)، ص. ٢٧.
- ¹⁰ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society". Opcit, pg.3.
- ¹¹ عبد الحليم رضا عبد العال، "المجتمع المدني: الدولة والمجتمع"، *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية*، جامعة حلوان، ٣٥٠٢-٣٥١٠: (٢٠٠٥).
- ¹² Maha Abdelrahman, "The Politics of 'uncivil' Society in Egypt," *Review of African Political Economy* 29, no. 91 (2002): pg.23.
<https://doi.org/10.1080/03056240208704582>.
- ¹³ George Fredrich Hegel, *Hegel's Philosophy of Right*, ed. Translated by Knox (Oxford: Oxford University Press, 1967), pg. 160.
- ¹⁴ George Fredrich Hegel, *Hegel's Philosophy of Right*, ed. Ibid, pg 160.
- ¹⁵ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society," Opcit, pg.4.

- ¹⁶ محمد سيد عبد الحميد خليل، "فاعلية مؤسسات المجتمع المدني ٢٠١١-٢٠١٦"، المركز الديمقراطي العربي (٢٠١٧): ١٣-١٤.
- ¹⁷ محمد سيد الحميد خليل، "فاعلية مؤسسات المجتمع المدني ٢٠١١-٢٠١٦"، المرجع السابق، ص، ١٣-١٤.
- ¹⁸ نوار ثابت، "القضاء العام عند يود غن هابرماس: البحث في المفهوم، التحولات التاريخية" (ماجستير، الاردن، الجامعة الأردنية، قسم الفلسفة، ٢٠١٧): ص. ٣.
- ¹⁹ محمد سيد الحميد خليل، "فاعلية مؤسسات المجتمع المدني ٢٠١١-٢٠١٦"، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤.
- ²⁰ Daniele Caramani, Comparative Politics, 4th Edition (Oxford University Press, 2017): pg. 286.
- ²¹ Per Mouritsen, "What's the Civil in Civil Society? Robert Putnam's Italian Republicanism" (Copenhagen, 2001): pg. 21-24.
- ²² عبد الحليم رضا عبد العال، "المجتمع المدني: الدولة والمجتمع"، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، (٢٠٠٥) ص ٣٥٤.
- ²³ Catherine E. Herrold, "NGO Policy in Pre- and Post-Mubarak Egypt: Effects on NGOs' Roles in Democracy Promotion," Nonprofit Policy Forum 7, no. 2 (2015): pg.208. <https://doi.org/10.1515/npf-2014-0034>.
- ²⁴ خليل، "فاعلية مؤسسات المجتمع المدني" ٢٠١١-٢٠١٦، "مرجع سبق ذكره، ص. ١٦.
- ²⁵ كلثوم ز عطوط، "مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية"، مجلة الباحث في العلوم السياسية والاجتماعية، العدد ٣٣، ص، ٣٩-٥٤.
- ²⁶ قنديل، "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية: بقلم- د. أماني قنديل". أخبار البيان، ١٩٩٩. <https://www.albayan.ae/one-world>
- ²⁷ سيد فراج، "مجلة كلية التربية ببورسعيد،" منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الانسان في مصر- الجمعيات الأهلية في محافظة الاسماعيلية ٢٠١٠ (٧، no. ٢٠): (٢٣-٢٤).
- ²⁸ Gene, Sharp, *The Politics of Non-Violent Action*, vol. 1 (California: P. Sargent Publisher, 1973), pg. 1-4..
- ²⁹ Maha M Abdelrahman, *Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt*, Library of Modern Middle East Studies 40 Tauris Academic Studies (Cairo: American University in Cairo Press, 2004): pg. 1-2.

- ³⁰ S. Akbar Zaidi, "NGO Failure and the Need to Bring Back the State," *Journal of International Development* 11, no. 2 (1999): pg. 261. [https://doi.org/10.1002/\(SICI\)1099-1328\(199903/04\)11:2<259::AID-JID573>3.0.CO;2-N](https://doi.org/10.1002/(SICI)1099-1328(199903/04)11:2<259::AID-JID573>3.0.CO;2-N).
- ³¹ أماني قنديل، "المجتمع المدني"، مجلة الديمقراطية، (٢٠٠٣): ص. ٧٤.
- ³² أماني قنديل، "المجتمع المدني"، المرجع السابق (٢٠٠٣): ص. ٧٤.
- ³³ Maha Abdelrahman, "The Politics of 'uncivil' Society in Egypt," *Opcit*, pg.21.
- ³⁴ Sabeel Rahman, "Development, Democracy and the NGO Sector: Theory and Evidence from Bangladesh," *Journal of Developing Societies* 22, no. 4 (2006): pg. 452, <https://doi.org/10.1177/0169796X06072650>.
- ³⁵ Saskia Brechnemache, *Civil Society Under Assault*, 1st Ed. (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2017), pg. 79.
- ³⁶ ليلى عبدالوهاب، "منظمات المجتمع الدولي"، مركز التعليم المفتوح، متاح على: <http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/fart/520.pdf> ، تاريخ الدخول: ٢٤-١١-٢٠١٦، ص. ٤٥.
- ³⁷ Miloš Rezni and Ralph Schattkowsky, *Questions of Civil Society*, ed. Ralph Schattkowsky and Adam Jarosz (Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2013): pg. 13.
- ³⁸ قنديل، أماني. أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ "قراءة نقدية للواقع والأدبيات". Vol. ١. ١. ١. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١١، ص. ١١٨-١١٩.
- ³⁹ قنديل، "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص. ٧-٨.
- ⁴⁰ Jan Aart Scholte, "Global Civil Society: Changing the World?" *Centre for the Study of Globalization and Regionalization*, 1999, pg. 6. <https://doi.org/10.1093/ndt/gfr716>.
- ⁴¹ Jan Aart Scholte, "Global Civil Society: Changing the World?" *Ibid*, pg. 7.
- Jan Aart Scholte, "Global Civil Society: Changing the World?" *Ibid*, pg.7.
- ⁴³ Jan Aart Scholte, "Global Civil Society: Changing the World?" *Ibid*, pg. 6.

- ⁴⁴ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society," *Opcit*, pg.11-14.
- ⁴⁵ Zhan Xiaomei and Wang Shimin, "Political Identity: A Perspective from Cultural Identity," *Social Sciences in China* 35, no. 2 (2014): pg. 19. <https://doi.org/10.1080/02529203.2014.900890>.
- ⁴⁶ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society," *Opcit*, pg.11-14.
- ⁴⁷ Kingsley Udegbumam, "Concept and Nature of Civil Society," *Opcit*, pg.12.
- ⁴⁸ Sarah Elisabeth Yerkes, "Pluralism, Co-Optation and Capture: Navigating the Civil Society Arena in the Arab World," *ProQuest Dissertations and Theses* (Georgetown University, 2012), pg. 44-45.